

## وزارة التجارة والصناعة

( الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية )

قرار وزارى رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية

للعام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

الصادر فى ٢٠١٠/٢/٢١ ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية جلسة ٢٠١٦/٣/٣١

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٢/١٥ ؛

## قرر :

**مادة ١ -** اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية عن العام المالى ٢٠١٥ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٦٠, ٢٧٨٩٨٣١ ج (فقط مليونان وسبعمائة وتسعة وثمانون ألفاً وثمانمائة وواحد وثلاثون جنيهاً وستون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٧٥, ٢٣٨٨٧٦٤ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وثمانية وثمانون ألفاً وسبعمائة وأربعة وستون جنيهاً وخمسة وسبعون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٨٥, ٤٠١٠٦٦ ج (فقط أربعمائة وألف واحد وستة وستون جنيهاً وخمسة وثمانون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ٠٢, ٨٣٠٣٨٠١ ج (فقط ثمانية ملايين وثلاثمائة وثلاثة آلاف وثمانمائة وجنيه واحد وقرشان لا غير) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ١٥/٢/٢٠١٨

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد